قوله عند وجود من يفهم واسماعه اياه اى عند اسماعه اياه فيتبين فى كون التسمية
حقيقة ثلاثة امور الاول كون التسمية فيما لا يزال لا فى الازل والثانى وجود
من يفهم والثالث اسماعه اياه واقتصر الشارح فى الاستدلال على عدم الحقيقة
بانعدام الامر الثانى فقط لانه كان فى انتفاء الحقيقة كما لا يخفى قوله خرقا
علة وقع قوله على خلاف ما هو العادة اى وهو السماع من جهة واحدة قوله وعلى
كل اختص بانه كليم الله اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكونه سمعه من
جميع الجهات وغيره انما سمعه بواسطة فيلك من جهة واحدة فان قيل قد
وقع ذلك لغير من الانبياء عليهم الصلوة والسلام كنبينا صلى الله عليه وسلم
ليلة الاسراء فما وجه الاختصاص اجيب بان وجه التسمية لا يلزم اطراده ولعل
فى قول الشارح وعلى كل الخ اشارة الى هذا قوله بتنزيل المعدوم الخ بمعنى ان الخطاب
للمعدوم واقع فى الازل حقيقة لانه لما كان موجودا فى العلم بمعنى ان الله تعالى
علم انه سيوجد فيما لا يزال ولا بد تنزل منزلة الموجود فى الخارج فالمجاز انما هو
فى التنزيل لا فى الخطاب وبهذا اندفع ما يقال ان التنزيل ينافى الحقيقة لانه
من الخلاف ما هو بالفعل على ما هو بالقوة ومن قبيل مجاز الاول وهذا قريب مما قاله
العضد كابن الحاجب فى المنتهى من ان معنى الخلاف تفسير الخطاب فان قلنا
انه الكلام الذى علم انه فهم كان خطابا اى حقيقة وان قيل انه الكلام الذى
افهم لم يكن خطابا انتهى قوله لمعدوم من يتعلق به هذه الاشيا اذ ذاك يعنى

وعدمه



وعدمه يستلزم عدم تعلقها وعدم تعلقها يستلزم عدمها فاورد
عليه ان عدم التعلق ان اريد به عدم مجموع التعلقين المعنوى والتنجيزى
صح قولنا وعدمه يستلزم عدم تعلقها اذ لا يوجد مجموع التعلقين
الا بوجوده يعنى من يتعلق به الاشيا والوجود عند عدمه هو المعنوى فقط
وبطل قولنا وعدم تعلقها يستلزم عدمها لثبوت الامر منها مع التعلق
المعنوى فقط فلم يستلزم عدم مجموع التعلقين عدمها وان اريد به
عدم جميعهما اى كل منهما انعكس الامر اى صح قولنا وعدم تعلقها
يستلزم عدمها لانه اذا لم يوجد تعلق معنوى ولا تنجيزى لم يتصور
وجود تلك لانواع اذ من جملتها الامر ولو وجد لتعلق تعلقا معنويا
عند عدم من يتعلق به وبطل قولنا وعدمه اى عدم من يتعلق به هذه الاشيا
يستلزم عدم تعلقا لما علمت من ان عدم من تعلق به لا يستلزم انعدام
كل من التعلقين بل انعدام التنجيزى فقط والجواب ان معنى هذا الاعتراض
بشقيه على ثبوت التعلق المعنوى للامر فى الازل والقايل بعدم التنوع
لا يثبت الامر فى الازل فضلا عن تعلقه فلو اعتراض لانه اذا اريد لعدم التعلق
عدم مجموع التعلقين لا يبطل قولنا وعدم تعلقها يستلزم عدمها اذ لا ثبوت
عنده للامر متعلقا فى الازل بالمعدوم تعلقا معنويا واذا اريد به عدم جميعهما
اى كل منهما لا يبطل قولنا وعدمه يستلزم عدم تعلقها اذ لا وجود لواحد من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)